المهام الراهنة للشيوعيين السوريين

كلمة الرفيق الأمين العام عمار بكداش إلى مؤتمر إحدى منظمات حزبنا خارج الوطن

أيتها الرفيقات العزيزات و أيها الرفاق الأعزاء!

يعقد مؤتمركم في ختام سلسلة المؤتمرات التي أجرتها جميع منظمات حزبنا. ولكنّه يعقد ضمن ظروف سياسية تختلف جذرياً عن الظروف التي عقدت ضمنها المؤتمرات السابقة. فقد تغير الحكم في البلاد، في وطننا سوريا. وإن كان هذا التغيير جاء بشكل سريع وقد يكون مفاجئاً للوهلة الأولى، إلا أنه جرى نتيجة تراكم العوامل السلبية الضارة التي شهدها وطننا على مدى سنوات طويلة.

فمنذ بداية هذا القرن، وتحديداً منذ الإعلان عن التحول إلى ما سميّ بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» بدأت تتحول طبيعة النظام من نظام بونابارتي أي ذلك النوع من الأنظمة المتجلي بحكم فردي يلبي بالدرجة الأولى مصالح البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية، ولكن في الوقت نفسه يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، إلى نظام حكم تسيطرعليه البرجوازية السورية الكبيرة الجديدة ذات الطابع الكومبرادوري والتي تكونت من اندماج الشرائح العليا من البرجوازيتين البيروقراطية والطفيلية. وتجلى هذا التحول بالتقلص التدريجي لمكتسبات الجماهير الشعبية التي تحققت في العقود الماضية. ومن أهم معالم هذا التوجه تعديل قانون العمل، تعديل قانون العلاقات الزراعية، تقليص نطاق التعليم الجامعي الحكومي المجاني وكذلك الخدمات الطبية الحكومية المجانية وغيرها وغيرها. ومن أكثر هذه التوجهات خطورةً كان التقليص الكبير لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي مما أدى إلى ضعضعة الأمن الزراعي والأمن الغذائي اللذين تحققا سابقاً. كما أدى هذا الإجراء إلى هجرة كبيرة لسكان الريف إلى المدن وتشكل أحزمة الفقر فيها، والتي يسكنها ناس مهمشون اجتماعياً ممكن أن يشكلوا قاعدةً جماهيريةً واسعةً لأي حركة رجعية، وهذا ما حصل فعلاً.

إلى جانب ضعضعة الإنتاج الزراعي، جرى توجيه ضربات جدية إلى الإنتاج الصناعي والحرفي، من خلال فتح الأبواب لاستيراد بضائع تشكل منافسة خطيرة للإنتاج المحلي، وهذا أدى إلى إفلاس عدد كبير من الحرفيين الذين انضموا موضوعياً إلى جمهور المستائين من النظام. أما الرأسماليون الصناعيون فهناك عدد هام منهم أعطى الأولوية للنشاط التجاري بسبب العقبات الموضوعية أمام النشاط الصناعي، كما بدأ البعض منهم بنقل رأسماله ونشاطه إلى خارج البلاد.

جرى كل ذلك في ضوء التوجهات الليبرالية الاقتصادية التي أعطت الأولوية لمصالح الفئات البرجوازية المتطفلة على الإنتاج. ومن أهم أدوات هذا التطفل توسع نطاق السمسرة والكوميسيونات. وشكل قطاع استثمار النفط والغاز مجالاً رحباً لاغتناء الزمرة الحاكمة. فقد أبرمت عقود استثمار مجحفة بحق سوريا مع أطراف -لممثلي الطغمة الحاكمة حصة فيها- من خلال شركات يملكونها مسجلة في جزر كايمان على سبيل المثال وليس الحصر. والعملية نفسها جرت في مجال الهاتف الخليوي حيث أبرمت عقود مع شركات مسجلة في جزر الفرجين (جذر العذراء). وكان معروفاً للمطلعين أن هذه الشركات تعود ملكيتها إلى الواجهة الاقتصادية للطغمة الحاكمة. والعوائد من هذا النشاط كانت تتكدس خارج البلاد.

وفي سياق تثبيت النهج الليبرالي الاقتصادي اتخذت تشريعات عديدة مثل السماح بعمل المصارف الخاصة، إنشاء سوق الأوراق المالية عديمة الفعالية، فتح الجامعات الخاصة، إقرار تشريعات ترمي إلى جلب الرأسمال الأجنبي وتوسع مجال عمل الرأسمال الخاص.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى خلق استياء واسع في البلاد، وإيجاد تربة لتحرك قوى عديدة مناهضة. وهذا ما حذّر منه حزبنا في مؤتمره الحادي عشر.

وخلال الحرب الأهلية الممتدة على مدى 13 عاماً، والتي زادها احتداماً وتعقيداً تدخل القوى الأجنبية والذي أدى إلى وقوع جزء مهم من أرض الوطن تحت الاحتلال الأجنبي المباشر، لم تتخلّ الدوائر الحاكمة عن التوجهات الليبرالية الاقتصادية، بل سارعت في تطبيقها خاصةً بعدما حققت إنجازات ميدانية بعد عام 2015.

فقد ازداد احتكار دائرة ضيقة من المتسلطين على المكامن الحيوية في الاقتصاد، وفي الوقت نفسه جرى إفقار الشعب بشكل كبير نتيجة الإجراءات والتوجهات الحكومية المتخذة لصالح الدائرة المتسلطة الضيقة. أي تصاعدت عملية نهب الدولة والشعب معاً والأوساط الحاكمة لم تول أي اهتمام للواقع المعيشي للشعب الذي اعتادت أن تنظر إليه باستخفاف بل بازدراء. وبذلك جرى اضمحلال القاعدة الجماهيرية للنظام والتي كان يستند إليها في بداية الأزمة.

ومما زاد من الاستياء الشعبي النطاق الواسع لعمليات النهب (التعفيش والأتاوات والخوات) والتي كانت تمارسها قطعات وتشكيلات ما يسمى بالنخبة العسكرية والأمنية التابعة للنظام. و أدى هذا الأمر أيضاً إلى الانحلال المعنوي لمن يمارس هذا الفعل، فالفاسد من الصعب أن يكون مقاتلاً وطنياً جيداً.

ومما خلخل وضع السلطة بشكل متزايد سياسة اختيار الكادر الفاشلة والتي أدت إلى تبوء أشخاص عديمي الكفاءة، ومنهم كثيرون من عديمي الروح الوطنية، كما دلت الأحداث اللاحقة، في مكان المسؤولية المفتاحية.

هذا كله حذر منه حزبنا في وثائق مؤتمراته وآخرها وثائق المؤتمر الثالث عشر وفي البلاغات الصادرة عن اللجنة المركزية وفي صحيفته المركزية ومن على منبر مجلس الشعب، ولكن دون جدوى. فمنذ عام 2005 كانت السلطة القائمة آنذاك أشبه بشخص ينشر بعناد الغصن الذي يجلس عليه.

وبالنتيجة يمكن القول إن السلطة السابقة لم تُنحَر بل انتحرت، وإن الأخوان المسلمون، أي السلطة القائمة حالياً، أطلقوا عليها الرصاصة الأخيرة فقط.

وتجدر الإشارة، إلى أن السلطة السابقة، بغضّ النظر عن كل العوامل السلبية، كانت تقوم بدور وطني، إذ كانت سوريا تشكل العقبة الأساسية في وجه مشروع الشرق الأوسط الكبير الجديد، أي مشروع صهيون الكبرى، وهذا كان العامل الأساسي لتحالفنا معها. أما الآن فقد أزيلت هذه العقبة. فمن الواضح أنه لا توجد أية نية لدى السلطة الجديدة بالتصدي للمشاريع الاستعمارية.

فقد جرى استبدال سلطة مطلقة ذات توجه وطني برغم كل التشوهات، بسلطة مطلقة ذات طابع ظلامي لا وطني برغم كل المحاولات التجميلية.

هذا هو المؤشر الأساسي للواقع العام الذي يسود بعد التحول الجذري الذي شهدته البلاد. فمن الواضح أن مفهوم الوطنية يقع خارج قاموس إيديولوجيّة الظلاميين، الذين إلى جانب ذلك لهم

علاقة وثيقة مع دول يتبنى حكامها الفكر نفسه مثل تركيا وقطر، ويعتمدون إلى حد كبير على مقاتلين أجانب بدأ بعضهم يتبوأ مراكز ذات أهمية في المنظومة العسكرية للسلطة القائمة.

وقد جرى خلال الفترة الماضية توسع رقعة الاحتلال الأجنبي بشكل جلي من قبل إسرائيل وبشكل مستتر من قبل تركيا. إذ وقعت أهم المدن في البلاد تحت الوصاية التركية (عملياً تحت الانتداب التركي).

وجرى تدمير مقدرات الجيش السوري من قبل إسرائيل دون أي اعتراض من قبل القوة المسيطرة على السلطة حالياً. بل أكثر من ذلك، صرح بعض ممثلي هذه السلطة أنهم لا يريدون أية مواجهة مع إسرائيل.

وتجري محاولات غزل مع عدة دول عربية لم تأت بأية نتائج ملموسة، لا بل أن هنالك خشية واضحة بأن تنتقل هذه العدوى إلى دول عربية أخرى.

يشتد التنافس بين القوى الاستعمارية على اقتسام حصص من الكعكة السورية، ومن الواضح أن هناك توجهاً بعدم السماح لتركيا بالاستئثار بالغنيمة كاملة.

- الواقع السياسي الداخلي:

1. من الواضح أن هناك توجهاً للانفراد بالسلطة من قبل القوى المسيطرة التابعة لأنقرة، دون إتاحة أي مجال لتحول ديموقراطي. فرأس السلطة الحالية صرح بشكل واضح أنه في الأمد المنظور لا دستور جديد ولا انتخابات. أي سيستمر الاستبداد ولكن بدون أي طابع وطني.

2. على الرغم من كل ما يروج له تشهد بقاع عديدة من البلاد اضطرابات نتيجة تصرفات القوى المسيطرة. كما أن هناك عمليات قتل تجري بشكل عشوائي، إلى جانب عمليات السلب والنهب والاستيلاء على البيوت والإساءات الأخرى.

3. جرى إعلان عن توجهات في الحياة الاجتماعية والسياسية ذات طابع قروسطي (ممكن اعتبارها نسخة مخففة عن نظام طالبان).

4. إذا كانت السلطة السابقة في مراحل حكمها الأخيرة تعبر عن مصالح البرجوازية الكبيرة الجديدة ذات الطابع الكمبرادوري. فالسلطة القائمة حاليا تحمل معها رواسب بقايا الإقطاع وتطلعات البرجوازية التجارية الكومبرادورية أيضاً من خلال ارتباطها بتركيا وقطر. والقاعدة الجماهيرية لهؤلاء تتشكل أغلبها من البرجوازية الصغيرة في بعض المحافظات والفئات المهمشة الأكثر تخلفاً.

5. إن النمط الفكري والاجتماعي الذي تحمله الفئات المتسلطة حالياً لا يتلاق مع تكوين جزء هام من الشعب السوري إن كان في المدن الكبرى أو في جزء كبير من الأرياف.

- حول الوضع الاقتصادي المعيشي:

من الواضح أن النهج الليبرالي الاقتصادي الذي كان الحكم السابق يطبقه بشكل تدريجي ولكن متسارع، تريد السلطة الحالية فرضه بشكل صدمة. ومن أهم الدلائل على ذلك:

1. الإعلان الصريح عن التوجه إلى خصخصة معظم مؤسسات ومنشآت قطاع الدولة وتصفيتها وقد جرت خطوات عملية أولى في هذا الاتجاه (مثل تصفية السورية للتجارة وما شابه).

2. الرفع الكبير لأسعار المواد الضرورية، وأوضح دليل على ذلك رفع سعر الخبز عشرة أضعاف.

3. التوجه إلى تسريح الجزء الأكبر من العاملين في الدولة والقطاع العام تحت ذرائع مختلفة.

4. ضرب مقومات الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي، ويلعب دوراً كبيراً في ذلك فتح الباب على مصراعيه أمام استيراد البضائع المنافسة وخاصة من تركيا (أي من دولة الانتداب).

5. في ضوء ذلك يتضح أن الوعود برفع مستوى المعيشة، هي عبارة عن وعود خلبية. إذ لا تستند إلى زيادة الإنتاج وهو المصدر الأساسي لرفع مستوى المعيشة.

أما ما يروج له عن تدفق الأموال التركية والقطرية فذلك عبارة عن سراب. فتركيا وضعها الاقتصادي مضعضع وبرجوازيتها تنظر إلى سوريا كسوق يمكن أن تحسن وضع الاقتصاد التركي وليس العكس. ودويلة قطر لا يمكن أن تتحمل كل أعباء الاقتصاد السوري حتى لو أراد حكامها ذلك.

6. إن السلطة القائمة حالياً، و برغم تأكيدها على خصوصيتها الفكرية، إلا أنه من الناحية الاقتصادية الاجتماعية فهي تنوي تطبيق وصفات المراكز الإمبريالية العالمية المصاغة لدول الأطراف. وليس من الصدفة أن يظهر بوم الشؤم عبدالله الدردري مجدداً في سماء سوريا.

7. ستؤدي هذه العوامل مجتمعة، عاجلاً وليس آجلاً، إلى نتائج كارثية في وضع الإنتاج وفي الحال المعيشية المتدهورة أصلا لغالبية الشعب.

8. ونتيجة ذلك يمكن أن تشهد البلاد هزات اجتماعية كبيرة. فسرعان ما سيتحول المزاج الشعبي تحت تأثير بؤس المعيشة. فالبرادات الفارغة ستكون أكثر تأثيراً مما تبثه التلفزيونات من خطب مشبعة بدعوات غيبية لا تطعم جائعا ولا تؤدي أبداً إلى تحسن الواقع المعيشي للجماهير الشعبية.

- المهام النضالية للشيوعيين السوريين:

في ظل هذه الظروف من الموجة الرجعية السوداء يرى الشيوعيون السوريون مهامهم النضالية حسب ما يأتي:

أولاً- وطنياً: من الواضح أن هناك مهمات وطنية تحررية تنتج عن الواقع الجديد وأهمها:

1. النضال ضد الاحتلال الأجنبي المباشر لأرض الوطن.
2. النضال ضد المؤامرات الرامية إلى تقسيم البلاد والتي تقف وراءها بالدرجة الأولى إسرائيل الصهيونية إلى جانب دوائر معينة من الاستعمار الأنكلو-أمريكي.
3. استعادة السيادة الوطنية الكاملة وتخلص البلاد من الوصاية الأجنبية، ومن هنا يأتي مفهوم الحياد الإيجابي الذي يطرحه حزبنا ضمن الظروف الجديدة. ومضمونه عدم الانضمام للأحلاف الاستعمارية، واتباع سياسة تحررية منطلقة من المصلحة الوطنية والتي تقتضي إقامة الصلات وتوثيقها مع الأحرار في دنيا العرب وفي العالم.

إن النضال من أجل تحقيق هذه المهام الوطنية الكبرى يقتضي إيجاد علاقة تفاهم وتحالف مع جميع الوطنيين في بلادنا.

ثانياً- تتركز أهم توجهات نضالنا في **مجال الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية** على ما يأتي:

1. النضال في سبيل تحقيق الحريات الديمقراطية، أي:

أ. حرية الرأي.
ب. حرية التجمع والتظاهر والإضراب.
ت. حرية الصحافة.
ث. حرية العمل الحزبي وإشهار الأحزاب من خلال العلم والخبر.
ج. حرية تشكيل المنظمات الاجتماعية المتنوعة ومن أهمها المنظمات النسائية والشبابية.
ح. السماح بالعمل النقابي في جميع المجالات المهنية وخاصة تشكيل نقابات العمال والتنظيمات الفلاحية وكذلك الطلابية وعدم تدخل الجهات الحكومية في نشاط النقابات.

2. وضع مشروع دستور البلاد من قبل جمعية تأسيسية يجري انتخابها حسب مبدأ النسبية بشكل كامل. وطرح هذا المشروع لإقراره بالاستفتاء العام في البلاد.

3. انتخاب المجلس التشريعي فور إقرار الدستور.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحجج التي أوردها رأس السلطة القائمة حول تأجيل الانتخابات وإقرار الدستور هي حجج واهية. إذ يمكن ان يتم إحصاء المواطنين الذين يرغبون بالإدلاء بأصواتهم، من خلال توزيع بطاقات انتخابية عليهم استناداً إلى قيود الاحوال المدنية. وهذه الآلية مطبقة في العديد من دول العالم ذات الأنظمة الانتخابية الأكثر تطوراً ومراعاةً للحريات الديمقراطية.

4. تحقيق المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظرعن المعتقد والمنشأ الاجتماعي. وفي هذا السياق يأتي أيضا تحقيق الحقوق الثقافية الكاملة للكرد السوريين وللأقليات القومية، من إصدار الأدبيات والصحف بلغتهم وكذلك الدراسة بلغتهم الأم إلى جانب اللغة العربية.

5. إحقاق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتثبيت ذلك تشريعياّ.

6. احترام حرية المعتقد لجميع المواطنين، وهذا هو مضمون علمانية الدولة. وهنا نعيد تأكيدنا على راهنية الشعار الذي رفعه الوطنيون في بلادنا منذ أكثر من مئة عام: «الدين لله و الوطن للجميع».

7. التحقيق الفعلي لاستقلال القضاء، الأمر الذي جرى تغييبه على مدى عقود عديدة، عملياً منذ عام 1958.

8. بغض النظر عن كل السلبيات، إلّا أنه تحقق خلال العقود الماضية تطور ملحوظ في المجال الأدبي والفني. يجب الحفاظ على هذا الإنجاز وتطويره، وهذا الأمر يأخذ أهمية خاصة في ظل التحكم الحالي للظلاميين في حياة الجزء الأكبر من البلاد.

نحن نرى أن هناك طيف واسع من الجماهير يمكن أن يناضل من أجل أساسيات الحريات الديمقراطية. ونحن، الشيوعيين السوريين، سنكون في الصفوف الأولى لهذا النضال. فالمهام الوطنية تتشابك حاليا بشكل أوثق مع مهام النضال من أجل الحريات الديمقراطية.

ثالثاً- مهام النضال في المجال الاقتصادي ودفاعاً على لقمة الشعب:

1. نرى في هذا المجال أن المهمة الأساسية تكمن في النضال ضد التوجه الليبرالي الاقتصادي المتوحش الذي تريد فرضه السلطة القائمة والذي يناسب تماماً طبيعتها.
2. الدفاع عن الإنتاج الوطني والعمل على إحيائه، والمطالبة بوضع سياسة حمائية له تصونه من المنافسة الأجنبية التي ستؤدي إلى خرابه النهائي.
3. ويأتي كأولوية في سياق ذلك الدفاع عن القطاع العام (قطاع الدولة)، وهو الأداة الأساسية في ظروف بلادنا، التي يجب الاعتماد عليها في تحقيق الإعمار والنهوض بالاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى كونه مجالاً مهماً لإيجاد فرص العمل.
4. منع تغلغل الرأسمال الأجنبي إلى المفاصل الأساسية لاقتصادنا، فهذا التغلغل سيجعل بلدنا سوقاً ملحقةً بمصالح أجنبية وعاملاً مضعضعاً للسيادة الوطنية.
5. إعطاء الأولوية للرأسمال المنتج بكافة أشكاله وضرب مواقع البرجوازية الطفيلية وخاصة رأس حربتها الكومبرادور أي ممرري مصالح الرأسمال الأجنبي، و إحياء وتطوير القطاع الصناعي الوطني
6. العمل من أجل استعادة الأمن الزراعي والأمن الغذائي وهذا يتطلب دعماً مؤثراً لمستلزمات الإنتاج في هذا القطاع الحيوي.
7. الحفاظ على شبكة المصارف الحكومية بصفتها عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
8. استثمار الثروات الباطنية (وهي غنية جداً) وطنياً وهذا سيخلق مورداً أساسياً لإنهاض الاقتصاد الوطني.
9. حماية القطاع الحرفي العريق بتقاليده الإنتاجية في بلادنا.
10. الدفاع عن لقمة الشعب والنضال ضد الانفلات الجنوني للأسعار، والذي يحد من القدرة الشرائية المتدنية أصلاً لغالبية الشعب.
11. الوقوف بحزم ضد عملية التسريح الواسع للعاملين في القطاع العام وفي أجهزة الدولة.
12. استعادة المكتسبات الاجتماعية التي جرى قضمها على مدى أعوام طويلة (منذ عام 2005 عملياً) ومن أهمها قوانين العمل والضمان الاجتماعي المنصفة وكذلك الخدمات الصحية الحكومية المجانية وديمقراطية التعليم.

إن تحقيق هذه المهام يقتضي تشكيل تحالف واسع معتمد على جماهير الشعب يؤدي إلى قيام سلطة وطنية ديمقراطية.

هذه هي التوجهات الأساسية لنضال حزبنا في المرحلة الراهنة. وهذه المهام تقتضي حشد الهمم ورص الصفوف وتوسيع الصلات الجماهيرية للحزب. فجماهير شعبنا اعتادت أن ترى في حزبنا الثبات على المبدأ والنزاهة في خدمة الشعب.

لقد مر حزبنا الشيوعي السوري على مدى تاريخه بظروف صعبة قاسية خرج منها مرفوع الرأس، مؤكداً على صوابية نهجه. وهذا ما سيكون عليه الحال في هذه المرحلة.

فمهما كانت الصعاب كبيرة، فإن راية الماركسية اللينينية لن تنكس في سماء سوريا!

معاً أيها الرفاق دفاعاً عن الوطن و دفاعاً عن لقمة الشعب!

عاش الشعب السوري حراً أبياً!

عاش الحزب الشيوعي السوري!

11.01.2025